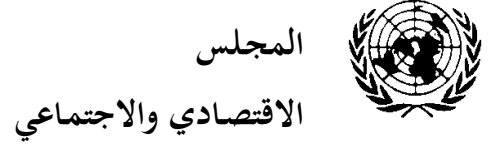


Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2009/WG.3/3
15 February 2010
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع الخبراء لمراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية الآليات
الوطنية للنهوض بالمرأة في منطقة الإسكوا
بيروت، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2009

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع خبراء لمراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في منطقة الإسكوا في، بيروت، يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2009.

وتضمن الاجتماع استعراضاً لكيفية صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى المواثيق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية. كما عُرض خلاله نموذج عمل آلية وطنية للنهوض بالمرأة في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية). ثم عرضت على مجموعة الخبراء دراسة أعدتها خبيرة لدى الإسكوا بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة" بهدف مراجعتها وتحديثها. وستقوم الإسكوا بإدخال التعديلات المقترحة عليها قبل إرسالها مجدداً إلى البلدان العربية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لما دار في هذا الاجتماع من مناقشات وما صدر عن المشاركين فيه من مقترحات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	1 مقدمة
		الفصل
3	5-2 أولاً- الاستنتاجات والمقترحات
		ألف- صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى الميثاق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية
3	3
		باء- نموذج عمل آلية وطنية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية)
3	4
		جيم- مراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في المنطقة العربية
4	5
4	27-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
		ألف- صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى الميثاق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية
4	9-7
		باء- نموذج عمل آلية وطنية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية)
5	13-10
		جيم- مراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في المنطقة العربية
6	15-14
7	27-16 دال- الجلسة الختامية
10	32-28 ثالثاً- تنظيم الأعمال
10	28 ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
10	30-29 باء- الافتتاح
11	31 جيم- الحضور
11	32 دال- جدول الأعمال
12	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في المنطقة العربية وتعزيز قدراتها وفعاليتها تنفيذاً لمنهاج عمل بيجين، عقدت الإسكوا اجتماع خبراء لمراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في منطقة الإسكوا في بيت الأمم المتحدة، بيروت، يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2009. شارك في الاجتماع خبراء حكوميون من الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والوزارات واللجان المختصة بالمرأة في البلدان الأعضاء. وقد هدف الاجتماع إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) استعراض كيفية صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) استناداً إلى الموائيق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية؛
- (ب) استعراض نموذج عمل آلية وطنية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية)؛
- (ج) مراجعة وتحديث المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في منطقة الإسكوا.

أولاً- الاستنتاجات والمقترحات

2- خلصت المناقشات التي جرت خلال الاجتماع، والتي لخصت في حلقة النقاش، إلى ما يلي:

ألف- صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى الموائيق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية

3- أثنى المشاركون على المعلومات القيمة التي تضمنها العرض، إلا أن معظمهم تطرّق إلى مسألة التقارير لناعية الجهات التي تعدّها إذ إنها بحسب وجهة نظرهم لا تعبّر بشكل دقيق عن الواقع بل تصوّر فقط النواحي الإيجابية منه متناسية السلبية التي غالباً ما تركز عليها تقارير الظل التي تضعها الآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي أجمع الحاضرون على ضرورة القيام بالخطوات التالية:

- (أ) صياغة تقارير أكثر تعبيراً عن الواقع؛
- (ب) وضع مؤشرات محددة لقياس قيمة العمل بغية تحديد الأجر المناسب ولمعرفة مدى التمييز الذي تتعرض له النساء؛
- (ج) إدراج العاملات في المنازل في المناطق الريفية ضمن القوى العاملة وشملهن بالتقارير.

باء- نموذج عمل آلية وطنية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية)

4- ثمن المشاركون التجربة الهندية نظراً للنجاح الذي حققته، مطالبين بالتالي بتعميم هذه التجربة على بلدان منطقة الإسكوا لتستفيد منها بانتقاء جوانب منها تتناسب ووضعها الراهن.

جيم- مراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة في إدماج قضايا

النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في المنطقة العربية

5- أتى المشاركون على الدراسة التي أعدها خبيرة لدى الإسكوا حول هذا الموضوع وقدموا مقترحات بشأن تحديثها. وقد أخذت الإسكوا علماً بالمقترحات التي سوف تضاف لاحقاً إلى النص. كما وضع المشاركون بعض التوصيات والمطالب العامة الرامية إلى النهوض بالمرأة، ومنها:

(أ) التركيز على التوعية الحقيقية للمرأة بغية تغيير اتجاهاتها حول بعض القضايا الاجتماعية، نظراً إلى ضعف قدرة الآليات الوطنية على استقطاب العنصر النسائي للدفاع عن قضايا المرأة؛

(ب) وضع المؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز وتحديد الثغرات؛

(ج) إيلاء منظمات المجتمع المدني أهمية أكبر للدراسات النوعية؛

(د) إنشاء برلمان نسائي شبيه ببرلمان الظل؛

(هـ) توعية صانعي القرار لنقل مفهوم النوع الاجتماعي بشكل صحيح وعدم الوقوع في الالتباس بينه وبين الجنس؛

(و) إدخال النساء الحائزات على درجات علمية عالية إلى سوق العمل؛

(ز) الانفتاح على مجتمعات الرجال التي تتمتع بالنفوذ الأكبر في المجتمع؛

(ح) إنشاء إدارات خاصة بتلقي شكاوى المرأة؛

(ط) جعل آلية النهوض بالمرأة مرجعاً وحيداً للقضايا النسائية على المستويات القانونية والاجتماعية والاقتصادية من أجل التمكن من حل المشاكل والحصول على البيانات.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

6- استعرضت السيدة عفاف عمر، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، بنود جدول الأعمال. ثم عُقدت جلسات المناقشة التي عُرضت ونوقشت فيها البنود المطروحة، وعرض المشاركون ملاحظاتهم وآراءهم ومقترحاتهم. وفيما يلي أبرز محاور النقاش:

ألف- صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى الميثاق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية

7- قدمت السيدة سيمال إسليم من منظمة العمل الدولية عرضاً حول صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية سيداو استناداً إلى الميثاق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية. وقد استهلّت السيدة إسليم عرضها بتقديم نبذة تاريخية حول منظمة العمل الدولية، وتحديد معايير العمل الدولية التي تنظم شروط العمل والواردة في الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة، لتصبح بالتالي واجبات قانونية ملزمة للبلدان الأعضاء الموقعة عليها. وقد

أنشأت المنظمة في هذا الإطار أجهزة رقابية تضمن تطبيق هذه المعايير من قبل البلدان الموقعة، وذلك من خلال تقارير دورية تقدّمها هذه الأجهزة. ومع تطوّر مفاهيم حقوق المرأة ووجوب حمايتها ضد التمييز في إطار العمل، وضعت منظمة العمل الدولية اتفاقيات عدة مثل اتفاقية المساواة في الأجر، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، واتفاقية حماية الأمومة، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، وذلك لضمان المساواة بين الرجل والمرأة وفقاً لمبدأ الأجر المماثل للعمل المماثل.

8- وأشارت السيدة إسبم إلى أن المبادئ الأساسية التي تركزها هذه الاتفاقيات هي نفسها المنصوص عليها في اتفاقية سيداو، لا سيما فيما يتعلق بالمواد 10 و11 و12 و13 و14 من الاتفاقية. أما بالنسبة للجهات المولجة صياغة التقارير فذكرت السيدة إسبم أن الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والمنظمات غير الحكومية هي المسؤولة عن وضع التقارير الدورية حول تنفيذ اتفاقية سيداو في البلدان الأعضاء، فيما تتولى الجهات الحكومية، من وزارات واتحادات عمالية ونقابات، صياغة التقارير المتعلقة بتطبيق معايير العمل الدولية، مع الإشارة إلى أن الاتفاقيات الأنف ذكرها تشكل منطلقاً مهماً لتسهيل عملية الصياغة نظراً لدقتها.

9- وشددت السيدة إسبم على الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية حالياً في مجال العمل المنزلي، حيث تعمل الأكثرية الساحقة من النساء، من أجل تنظيمه شأنه شأن غيره من قطاعات الأعمال. وفي سياق ردّها على مداخلات الحاضرين، شددت السيدة إسبم على أهمية التنسيق والحوار بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني، لا سيما عبر نقاط الارتكاز والهيئات الخاصة في الحكومة، وذلك لضمان دقة التقارير ومصداقيتها ولمعرفة ما تنطوي عليه. أما بالنسبة لتقييم العمل، فإن الخبراء في مجال إدارة الموارد البشرية هم المسؤولون عن تحديد المؤشرات وما إذا كانت الوظائف مراعية للنوع الاجتماعي.

باء- نموذج عمل آلية وطنية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية)

10- ترأست الجلسة السيدة بهيجة الديلمي، معاون الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين. ثم استعرضت السيدة بينيتا شارما، الخبيرة من الهند، نموذج عمل الآلية الوطنية الهندية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بهدف تبادل الآراء والخبرات وتسليل الضوء على النجاحات التي حققتها هذه الآلية والعقبات التي لا تزال أمامها.

11- واستهلّت السيدة شارما عرضها بالإشارة إلى أن الدستور الهندي يتضمن العديد من المواد المراعية للنوع الاجتماعي كالمواد 14 و15 و39، وأن مفهوم النوع الاجتماعي قد تركز في تشريعات عدّة بدأ سنّها منذ عام 1923 وحتى يومنا الحالي. وأوضحت أن العديد من خطط العمل المعتمدة في الهند أدت إلى إنشاء وزارة مستقلة تُعنى بشؤون المرأة والطفل بعد أن كانت وزارة تنمية الموارد البشرية تهتم من خلال أحد أقسامها بهذه المسألة. كما سمحت هذه الخطط برصد الميزانية اللازمة لتطبيق سياسات تمكين المرأة، وقد ساهمت مختلف الوزارات المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالشؤون التنموية بتنفيذها. وترافق ذلك مع إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة التي اهتمت برصد احتياجات النساء في المجتمع الهندي، ونقل معاناتهن، ومراقبة تطبيق القوانين السارية ومدى مراعاتها للنوع الاجتماعي، والمطالبة بوضع تشريعات جديدة في حال تبين وجود ثغرات معينة في بعض القوانين. كما تُعنى هذه الهيئة بتأمين التدريب اللازم لتعميم قضايا المرأة في المجتمع ككل ولتوعية المرأة بحقوقها بغية تحريرها من قيود الموروثات الثقافية المحجفة بحقها.

12- وختمت السيدة شارما بالتشديد على أن سرّ نجاح التجربة الهندية يكمن في التنسيق القائم بين مختلف الجهات الرسمية من ناحية، والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى.

13- وتلى العرض نقاش عام ثَمَّن خلاله المشاركون التجربة الهندية نظراً للنجاح الذي حققته، مطالبين بتعميم هذه التجربة على بلدان منطقة الإسكوا لتستفيد منها بانتقاء الجوانب التي تتناسب ووضعها الراهن. وتساءل بعض المشاركين حول مدى فعالية هذه التجربة في ظل الممارسات المجحفة بحق المرأة التي لا تزال منتشرة في أنحاء الهند. وردّت السيدة شارما بالإشارة إلى أن الهند بلد كبير المساحة وشديد الفقر، فيه أعراق متعددة لكل منها عادات وتقاليد خاصة قد تتعارض مع القوانين السائدة. ومن هنا، لا تزال الجهود مستمرة من أجل تثقيف المرأة والحد من تأثير العادات والتقاليد عليها.

جيم- مراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في المنطقة العربية

14- ترأست الجلسة السيدة هناء هويدي، مدير عام التنمية في اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن. ثم قدمت السيدة زهيرة كمال، الخبيرة من فلسطين، عرضاً تناولت فيه الدراسة التي كلفتها الإسكوا بإعدادها في أواخر عام 2006 بعنوان "المبادئ التوجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة" (*). وشددت السيدة كمال على أهمية الهيئات الوطنية للمرأة لمساهمتها في تنسيق السياسات داخل الحكومة وفي رصد المتغيرات على صعيد سد فجوة النوع الاجتماعي. وحددت المهام الرئيسية التي تضطلع بها هذه الآليات، وأبرزها تقديم الدعم المؤسسي لإقامة هيكل التخطيط للنوع الاجتماعي؛ وتحريك قضايا النوع الاجتماعي من أجل إدماجها في السياسات والخطط الحكومية والميزانيات؛ وإعداد الدراسات والبحوث وأوراق السياسات، بالإضافة إلى التقارير الوطنية. وأضافت السيدة كمال أن هذه الآليات، لكي تنجح في تنفيذ مهامها، يتوجب أن تتوفر لها شروط معينة، منها أن تتواجد الآليات في أعلى المستويات داخل الحكومة، أي أن تكون برئاسة وزير في مجلس الوزراء؛ وأن يتسم كل من التخطيط والتنفيذ والرصد باللامركزية بهدف إشراك الجمعيات الأهلية؛ وأن يتم توفير الموارد الكافية؛ وأن يكون للآليات تأثير في وضع السياسات العامة للحكومة. كما تناولت السيدة كمال المهام المطلوبة من آليات النهوض بالمرأة، ومنها العمل على توفير البيانات المصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي؛ وتطوير الالتزام الحكومي تجاه قضايا النوع الاجتماعي وإدماجها في الخطط والسياسات؛ ورصد أداء المؤسسات الحكومية من حيث التزامها بتنفيذ هذه الخطط والسياسات. إلا أن مشاكل عدّة تحول دون تنفيذ هذه المهام، منها عدم توفر الموارد المالية الكافية، وعدم الحصول على الدعم الكافي لتنفيذ أنشطتها.

15- وعند انتهاء العرض فتح المجال أمام المشاركين ليلقوا على الفقرات المرتبطة ببلدانهم في الدراسة، وذلك بهدف تحديث وتصحيح المعلومات التي قد تكون مغلوطة أو منقوصة. فطلب بعض البلدان تعديل المعلومات الواردة حولها في الجداول أو إدراج معلومات إضافية في الفقرات والجداول اللازمة. ثم تقرر إرسال استمارات للمشاركين بهدف معرفة التقدم الذي أحرزته بلدانهم على مستوى التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدتها السيدة كمال والإجابة عن أسئلة إضافية من أجل إثراء الدراسة المقبلة بمعلومات جديدة حول قضايا تمكين المرأة. وتمنت السيدة كمال على المشاركين ألا يكتفوا بإجابة مختصرة عن السؤال بل أن يصيغوا فقرة موجزة تتضمن معلومات حول الإجابة التي أعطوها.

دال- الجلسة الختامية

16- وخلال الجلسة الختامية، عرض كل من المشاركين تجربة بلده في مجال تمكين المرأة مقدماً لمحمة عن الآلية المختصة بذلك ومعدداً للإنجازات التي تحققت لتاريخه في هذا المجال. وفيما يلي، أبرز ما ذكر عند عرض هذه التجارب:

المملكة الأردنية الهاشمية

17- أنشئت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام 1998 وكانت برئاسة شقيقة الملك حسين. وقد أصدر مجلس الوزراء بلاغاً لكل الوزارات يحثها على التعاون مع اللجنة الوطنية والمساهمة في إنجاح مهامها. وتشارك اللجنة الوطنية في صياغة كل القوانين التي ترسل إلى مجلس النواب. ومن أبرز اللجان والشبكات التابعة للجنة الوطنية مكتب شكاوى المرأة، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، ولجنة المرأة والأحزاب السياسية، وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة (شمعة)، وشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية (نشيآت). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية لدى النساء في الأردن تبلغ 11.2 في المائة فقط مع العلم أنها تتركز في الفئات العمرية المتقدمة، مما يدل على أن أغلبية الشابات الأردنيات متعلمات. وأنشئت كذلك لجنة خاصة بالمرأة في مجلس الأعيان الأردني وهي لجنة فعالة جداً.

الإمارات العربية المتحدة

18- تتميز الإمارات العربية المتحدة بأنها دولة مكونة من مجموعة من الإمارات تنشط في كل منها آليات وطنية محلية للمرأة بالإضافة إلى الآليات العاملة على مستوى الدولة الاتحادية. وفي عام 1975، أبدت هذه الآليات رغبة في الاتحاد مع بعضها البعض فتم إنشاء الاتحاد النسائي العام. وفيما يلي أبرز الإنجازات التي حققتها هذا الاتحاد: بذل الجهود في مجال تعديل التشريعات؛ وتحسين ظروف المرأة العاملة؛ ووضع البرامج والمشاريع القادرة على التأثير في السياسات والوقائع خاصة وأن صانعي القرار على صلة وثيقة بهذا الاتحاد؛ والتوقيع على اتفاقيات دولية والتواصل الوثيق مع المنظمات العربية الأخرى التي تُعنى بشؤون المرأة؛ وبذل الكثير من الجهود على المستوى المحلي بغية النهوض بالمرأة. وقد عبّر التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15 عن الإنجازات الكبيرة التي حققتها الاتحاد في هذا المجال.

مملكة البحرين

19- تم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في عام 2001 بموجب مرسوم ملكي وهو برئاسة قرينة الملك مما يجعل من هذا المجلس مرجعية لها ثقلها السياسي والاجتماعي. ووضع المجلس في بداياته استراتيجية متكاملة للمرأة تُرجمت إلى خطة وطنية تنطوي على برامج وسياسات متعددة مبنية على إحصاءات دقيقة. ويركّز المجلس جهوده حالياً على التوعية بمفهوم النوع الاجتماعي، وذلك عبر إنشاء قسم خاص يُعنى بهذه المسألة وعقد مؤتمر حول هذا المفهوم في عام 2008. كما وقّع المجلس وثيقة تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمتد لسنتين.

الجمهورية العربية السورية

20- يكمن التوجه الحالي للجمهورية العربية السورية في تطوير البنى المؤسسية والإدارية لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي. وقد شكل تأسيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة نقلة نوعية، وهي هيئة حكومية تابعة لمجلس الوزراء تتمتع بصلاحيات الوزارة، وتضع استراتيجيات، وتقدم اقتراحات مفيدة وجديدة في مجال شؤون الأسرة. وقد أعطت الهيئة مؤخرًا أولوية كبيرة لمناقشة أوضاع الطفولة في سوريا بالإضافة إلى أوضاع المرأة لنجاحها من العنف والفقر. ويشكل الاتحاد العام النسائي الذي تم تأسيسه قبل الهيئة جهة أخرى تهتم بقضايا المرأة وتتصدى لكل ما من شأنه أن يعيق تقدمها.

جمهورية السودان

21- تشكل وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في السودان الآلية الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة، بالإضافة إلى الهيئة العامة للمرأة والأسرة التي تؤمن التدريب وتنسق مع الوزارات وتقدم مشاريع القوانين. وقد نجحت هاتان الهيئتان في تعزيز التوعية وإصدار قانون خاص برفع عقوبة اغتصاب النساء والأطفال إلى السجن المؤبد والإعدام، وبإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. ولعل المشروع الأكبر الذي تنفذه الهيئتان حالياً هو السياسة القومية لتمكين المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم). ويتضمن هذا المشروع ستة محاور هي: التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، ومشاركة المرأة في تحقيق السلام، وحقوق الإنسان والقوانين. وقد أدرجت هذه السياسة في الخطة الخمسية الجديدة للدولة. كما أن السودان عضو في منظمات وهيئات إقليمية ودولية مختلفة ناشطة في مجال النهوض بالمرأة، وهو ينسق كذلك مع إدارات المرأة في بعض المؤسسات التمويلية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

جمهورية العراق

22- خصّصت في عام 2004 وزارة دولة من دون حقيبة لشؤون المرأة لتتشكل في عام 2005 للجنة العليا للنهوض بالمرأة التي ضمت أعضاء ارتباط من كل الوزارات على مستوى مدير عام ووفرت التدريب حول النوع الاجتماعي بالتعاون مع اليونيفيم. أما لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب العراقي، فطالبت برفع المستوى الاقتصادي للمرأة، وإدخال النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية، وإعداد كتاب خاص عن حقوق الإنسان يُدرّس في المدارس. وعقد في عام 2004 مؤتمر خاص بالمرأة في العراق نتجت عنه دراسة حول بنود اتفاقية سيداو، لا سيما تلك المتعلقة بالمرأة والفقر والصحة. كما تم إنشاء شبكة حماية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وباتت إجازة الأمومة تمتد لسنة كاملة على أن تكون مدفوعة في الأشهر الثمانية الأولى، وغير مدفوعة في الأشهر الأربعة الأخيرة. ورفّع كذلك قانون المحرم عند السفر. ومن أهم القوانين التي يتم التصويت عليها في البرلمان مشروع إنشاء وزارة ذات حقيبة تُعنى بشؤون المرأة.

سلطنة عُمان

23- من أهم الآليات التي تُعنى بشؤون المرأة الآلية الحكومية التابعة للمديرية العامة للتنمية الأسرية في وزارة التنمية الاجتماعية، وهي تضم دوائر مختلفة تعمل على النهوض بالمرأة والطفل. ومن أهم الإنجازات التي حققتها التوقيع على اتفاقية سيداو في عام 2006 واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين التابعين لها، وإنشاء الخط الساخن المخصص لحل المشاكل التي قد تقع بين الزوجين، وسن قوانين جديدة خاصة باستحقاق الأراضي للمرأة، والاتجار بالبشر.

فلسطين

24- تم تأسيس وزارة شؤون المرأة في فلسطين في عام 2003 بهدف تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية وقدراتها وترسيخ مجتمع مدني فاعل. ومن أولويات هذه الوزارة تطوير الالتزام السياسي الحكومي، والتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبناء شبكة علاقات مع المنظمات النسائية الحكومية وغير الحكومية بهدف تبادل الخبرات. وقد انبثقت عن هذه الأولويات أربع أولويات رئيسية في عمل الوزارة هي: تمكين مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل للمساهمة في القضاء على الفقر، ومحاربة العنف ضد المرأة من خلال العمل على وضع استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتطوير وتعزيز الالتزام الحكومي وآليات التخطيط في مجال إدماج النوع الاجتماعي عبر إعداد التقارير، وتدريب كوادر الوزارات، والسعي إلى إدماج النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية.

دولة الكويت

25- تضم لجنة شؤون المرأة والأسرة التابعة لمجلس الأمة في الكويت منسقين من أغلبية الوزارات. ومن أبرز الإنجازات التي حققتها هذه اللجنة إعطاء المرأة الكويتية الحق في تجديد جواز السفر، وإنشاء مركز أكاديمي يتولى إجراء البحوث وإعداد الدراسات الميدانية الخاصة بالمرأة وهو جهاز حيادي تابع لمركز المرأة في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت، وتنظيم التدريبات الهادفة إلى التوعية باتفاقية سيداو، وإشراك المرأة في الحياة السياسية مع وصول وزيرتين وأربع نائبات إلى الحكم وتمثيل المرأة في مختلف الهيئات والمجالس العليا. كما صدر قانون يجعل الدوام الليلي في العمل اختيارياً وآخر يحدد إجازة الأمومة بسنتين تحظى خلالهما المرأة بنصف راتبها وآخر يمنع توثيق عقد الزواج إلا برضا الطرفين.

الجمهورية اللبنانية

26- تم تأسيس الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في عام 1998 بموجب قانون، ويتركز عملها حالياً على تنشيط مهمتها الاستشارية، وأبرز ما تحقق على هذا المستوى إصدار تعميم يقضي بزيادة نقاط الارتكاز في إدارات الدولة مع تحديد مهام هذه النقاط. كما تتعاون الهيئة حالياً مع وزارة الداخلية والبلديات في تنظيم حملات إعلامية خاصة بالنساء من أجل حثهن على الانخراط في الانتخابات البلدية المقبلة انتخاباً وترشحاً. وتوطّد هذه الهيئة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية تحضيراً لوضع استراتيجية خاصة بالمرأة اللبنانية، كما توسّع انفتاحها على المجتمع المدني. ولعل تعاون الهيئة مؤخراً مع لجنة المرأة في نقابة المحامين في بيروت تمهيداً لصدور قرار يخول المرأة والرجل شطب الوضع العائلي عن الهوية خير دليل على ذلك. ووقعت الهيئة اتفاقية تعاون مع معهد الدراسات النسائية في العالم العربي التابع للجامعة اللبنانية الأميركية، كما نجحت بإقناع جمعية مصارف لبنان بإصدار تعميم يسمح للمرأة بفتح حساب ائتماني لولدها القاصر من دون أخذ قانون الوصاية بعين الاعتبار. وتبحث الهيئة حالياً في موضوع قانون الجنسية وتسعى إلى مساندة القانون المناهض للعنف الأسري.

الجمهورية اليمنية

27- أنشئت الآلية الوطنية للمرأة في اليمن في عام 1996 وتبعها تأسيس المجلس الأعلى لشؤون المرأة في عام 2000 برئاسة رئيس مجلس الوزراء. وأعيد تشكيل اللجنة في عام 2003 لتشمل عدداً أكبر من الوزراء

والممثلين عن القطاعين الرسمي والمدني. ومن أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في اليمن على مستوى النهوض بالمرأة إصدار تعميم من مجلس الوزراء يقضي بإنشاء إدارات عامة للمرأة في المؤسسات الحكومية، وتشكيل لجان وطنية للمرأة في 20 محافظة في اليمن، وإصدار تقرير سنوي عن وضع المرأة في اليمن وفقاً لمعايير مناهج عمل بيجين، ووضع دليل تدريبي خاص بسياسة التدقيق يقوم على منهجية منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتم تطبيقه في ثلاث محافظات بعد استقدام خبراء من الخارج بهدف إجراء التدريبات اللازمة للجهات المعنية. كما أجريت أبحاث خاصة بالنوع الاجتماعي في جامعتي اليمن وصنعاء حيث افتتحت أقسام ماجستير خاصة بالنوع الاجتماعي، وبدأ تشكيل الفريق الذي سيهتم بوضع الخطة الخمسية الرابعة 2016-2011 الخاصة بالمرأة.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

28- عُقد اجتماع الخبراء لمراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في منطقة الإسكوا يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2009 في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

باء- الافتتاح

29- ألقى السيدة عفاف عمر، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا كلمة الافتتاح حيث رحبت بالخبراء والحضور ثم أكدت على أهمية تعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة العربية في تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج، وأشارت إلى أن الطريق نحو التمكين والمساواة سيكون أقصر حينما نجتمع ونحاور وننسق ونتفق على آليات العمل وتبادل المعرفة والتجربة، وتتوافر لدينا دراسات ومبادئ توجيهية يمكنها أن تساعدنا على أداء عملنا على الوجه الأفضل.

30- وأكدت السيدة عمر على ضرورة تحديث الدراسة المعروضة على المجتمعين كما أكدت أن هذه المبادئ التوجيهية هي بمثابة وسيلة لإدماج المرأة في السياسات والبرامج وتحسين أوضاع المرأة العربية. وتمنت السيدة عمر للاجتماع النجاح وللوفود المشاركة طيب الإقامة في ربوع لبنان.

جيم- الحضور

31- شارك في الاجتماع خبراء من الأجهزة الوطنية والوزارات والمجالس واللجان المختصة بالمرأة في البلدان الأعضاء، وخبراء في مجال إدماج قضايا المرأة في سياسات التنمية. وترد قائمة المشاركين في المرفق لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال

32- تناول الخبراء بنود جدول الأعمال بالصيغة الواردة فيما يلي:

- 1- الافتتاح.
- 2- إقرار جدول الأعمال.
- 3- تنظيم الأعمال المقترح.
- 4- صياغة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى المواثيق الدولية كمعاهدات منظمة العمل الدولية.
- 5- نموذج عمل آلية وطنية في مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحالة الهندية).
- 6- مراجعة المبادئ التوجيهية لتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في المنطقة العربية.
- 7- الجلسة الختامية."

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

سلطنة عُمان

السيدة حنان البوسعيدي
رئيسة قسم البرامج بدائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية

فلسطين

السيد يوسف عودة
رئيس وحدة مجلس الوزراء
ومسؤول ملف العلاقات العربية
وزارة شؤون المرأة

دولة الكويت

السيدة حصة ماجد الشاهين
مستشار رئيسة لجنة شؤون المرأة
لجنة شؤون المرأة

الجمهورية اللبنانية

السيدة جمانة أبو الروس مفرج
مديرة المكتب الإداري
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

الجمهورية اليمنية

السيدة هناء عبد الرحمن هويدي
مدير عام التنمية

باء- الخبيرات

السيدة بنيتا شرما
خبيرة
الهند

السيدة سيمال إسليم
خبيرة
الجمهورية اللبنانية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة أمال حدادين
محامية – فريق العمل القانوني
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد إبراهيم المنصور
مستشار
الاتحاد النسائي العام

مملكة البحرين

السيدة بهيجة الديلمي
معاون الأمين العام
المجلس الأعلى للمرأة

الجمهورية العربية السورية

السيدة إسعاف حمد
أستاذة جامعية وخبيرة في قضايا المرأة

جمهورية السودان

السيدة مواهب الحاج
نائب مدير الإدارة العامة للمرأة والأسرة ومدير إدارة
المشروعات
وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

جمهورية العراق

السيدة تغريد الطليباوي
مسؤولة علاقات عامة ومقررة اللجنة العليا للنهوض بالمرأة
وزارة شؤون المرأة
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة زهيرة كمال
خبيرة
فلسطين

